E/ESCWA/UNDP/2023/Policy brief.2/Summary

التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لحرب غزة على البلدان العربية المجاورة

ملخص

Johannes/via adobe stock

1 مقدمة

دخلت حرب غزة شهرها الثالث. وبعد هدنة إنسانية قصيرة بين 24 تشرين الثاني/نوفمبر و1 كانون الأول/ديسمبر 2023، استؤنفت العمليات العسكرية العنيفة للغاية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييماً أوّلياً للتداعيات الاقتصادية والإنسانية المتوقعة آنذاك للحرب على دولة فلسطين وحدها[1]. ويهدف موجز السياسات هذا إلى استكمال التقييم[2] بدراسة للتداعيات المحتملة لحرب غزة على البلدان المجاورة مباشرة لدولة فلسطين، أي الأردن ولبنان ومصر[3]، التي من شأنها أن تفاقم أوجه الضعف التي تواجهها هذه البلدان خاصةً وأنها لم تتعاف بعد من الصدمات السابقة.

دخلت حرب غزة شهرها الثالث

التداعيات المحتملة لحرب غزة على البلدان المجاورة المباشرة لدولة فلسطين، أي الأردن ولبنان ومصر، من شأنها أن تفاقم أوجه الضعف

وتبقى التقديرات في هذه المرحلة مبدئية. فلا معطيات عن المسار المستقبلي لحرب غزّة من حيث حدتها أو مدتها. وتتعدد قنوات انتقال التداعيات لدرجة لا يمكن لأي نموذج استيعابها بدقة وبطريقة شاملة. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد النماذج مواصفات وافتراضات مختلفة، لذا قد تتفاوت النتائج بينها. وأخيراً، لا تتوفر بيانات محدّثة. وتلخّص التقديرات التالية نتائج عمليات المحاكاة البديلة التي وضعتها الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتشير التقديرات إلى أنه جرى حتى الآن احتواء التداعيات الإقليمية لحرب غزّة إلى حد كبير، ولكنها تبقى جسيمة بالنسبة إلى هذه الفترة القصيرة مما يبعث على القلق. وما لم تنته الحرب قريباً، قد تكون التداعيات المباشرة كبيرة على البلدان المجاورة مباشرةً لدولة فلسطين. ولدى البلدان الثلاثة حيز سياسات محدود لمعالجتها بسبب الفجوات الهيكلية القائمة بالأصل والتداعيات الناشئة (بما في ذلك جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا). ويمكن أن يكون لحرب غزة تداعيات طويلة الأمد، وقد تزداد حدة هذه التداعيات على البلدان الثلاثة، خاصةً إذا طالت الحرب بلداناً أخرى في المنطقة.

2 القنوات المحتملة لانتقال التداعيات والوضع في البلدان المجاورة

يمكن أن تتأثر البلدان المجاورة لدولة فلسطين من خلال مجموعة متنوعة من القنوات، ولا تنطبق بالضرورة جميعها على كل البلدان أو تكون بالحدة نفسها (الجدول).

الجدول. تداعيات نزاعات محددة في الشرق الأوسط على البلدان المجاورة

النزاع/ المؤشر	غزو العراق (2003)	حرب غزة (2009-2008)	الأزمة في سوريا (2011 - إلى الوقت الحاضر)	حرب غزة (2014)
أسعار النفط	سعر خام برنت خلال شهر واحد: انخفاض بنسبة 17 في المائة. سعر خام برنت خلال 12 شهراً: تقريباً نفس سعر ما قبل الغزو.	محدودة	محدودة	محدودة
التضخم	محدودة	محدودة	ارتفاع الإيجارات والأسعار في الأردن ولبنان.	محدودة
الدين العام والضغوط المالية	محدودة	محدودة	ارتفاع الدين العام بسبب دعم اللاجئين وإجهاد البنية التحتية في الأردن ولبنان.	محدودة
سعر الصرف والقطاع الخارجي	محدودة	محدودة	تأثير مباشر محدود على سعر الصرف بسبب أسعار الصرف المربوطة في الأردن ولبنان، وتأثير بالغ على الاحتياطي والقطاع الخارجي.	محدودة
السياحة والتجارة	كبيرة	تداعيات قصيرة الأمد على البلدان المجاورة، وخاصة الأردن ولبنان ومصر.	كبيرة	تداعيات قصيرة الأمد على البلدان المجاورة، وخاصة الأردن ولبنان ومصر.
القطاع المصرفي	بعض الانخفاض في الإقراض المصرفي الأجنبي في المنطقة بسبب المخاطر الجيوسياسية.	محدودة	بعض الانخفاض في الإقراض المصرفي الأجنبي في المنطقة بسبب المخاطر الجيوسياسية.	محدودة

الفقر وأسواق العمل والاقتصاد ككل	بعض الاضطرابات في أسواق العمل.	محدودة	انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق 1.2 نقطة مئوية وفي الأردن 1.6 نقطة مئوية وفي لبنان 1.7 نقطة مئوية، وارتفاع معدلات الفقر بنسبة 4 في المائة في الأردن، و7.1 في المائة في لبنان، و6 في المائة في العراق.	محدودة
الأمن	إرهاب عبر الحدود وتصاعد النزعات الانفصالية والشقاق الطائفي بين البلدان المجاورة للعراق.	تداعيات قصيرة الأمد بشكل رئيسي.	نزوح كبير يؤدي إلى ضغوط اجتماعية واقتصادية ومخاطر الإرهاب عبر الحدود.	تداعيات قصيرة الأمد بشكل رئيسي.

تشمل هذه القنوات ارتفاع أسعار النفط والغاز وتقلبها وانقطاع إمدادات الطاقة؛ والدين العام والضغوط المالية؛ والضغوط التضخمية والتشديد المطوّل للسياسات النقدية؛ وانخفاض قيمة العملة/تخفيض قيمتها؛ والآثار على المصارف؛ وتحويل التجارة؛ وزيادة تكاليف النقل/اللوجستيات؛ والآثار على القطاعات، بما في ذلك السياحة والزراعة؛ وارتفاع معدلات النزوح وأعداد اللاجئين؛ واضطرابات سوق العمل؛ وزيادة الترتيبات الأمنية؛ وانخفاض عام في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض الطلب الإجمالي (بما في ذلك الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي)، وارتفاع معدلات الفقر.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي تداعيات الحرب إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة، وأن يكون لها آثار طويلة الأمد بفعل البيئة الشديدة المخاطر الناجمة عنها وتأثيرها على الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي وعلى الاستقرار السياسي والاجتماعي. والأهم من ذلك، لا سبيل للمبالغة في تقدير أثر الحرب على التنمية البشرية.

فحرب غزة تؤثر على مصر، نظراً لموقعها الجغرافي وعلاقاتها الاقتصادية القائمة مع إسرائيل. ونتيجة للحرب، توقفت إمدادات الغاز إلى مصر لفترة وجيزة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2023 بسبب تعليق الإنتاج، ثم استؤنفت بكميات مخفضة. بالإضافة إلى ذلك، وكما هو الحال في البلدين الآخرين المجاورين لدولة فلسطين، تراجعت السياحة، والاقتصاد يرزح تحت الضغوط، والقطاعات الاجتماعية في حالة إجهاد. فمعدل التضخم مرتفع باستمرار، وقيمة العملة آخذة في الانخفاض، والدين المصري قد خفض تصنيفه، وعقب تراجع ثقة المستثمرين، تدفقت رؤوس الأموال بمبالغ كبيرة إلى الخارج. وتأثرت مصر كثيراً باندلاع الحرب في أوكرانيا، لاعتمادها على الواردات الغذائية من كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وعلى

Meysam Azarneshin/via adobe stock

الصعيد الاجتماعي، أدى التضخم إلى تآكل القوة الشرائية للأسر، ولا يزال الفقر مستشرياً. وعلاوة على ذلك، كانت مصر تواجه تحديات على حدودها الجنوبية بعد فرار آلاف اللاجئين من حرب السودان.

ويواجه الأردن، نظراً لقربه الجغرافي وعلاقاته الاقتصادية مع إسرائيل، تحديات اجتماعية واقتصادية ودبلوماسية وأمنية بسبب حرب غزة. وإسرائيل هي المورد الرئيسي للغاز الطبيعي إلى الأردن. وتتكرر المظاهرات وتعم جميع أنحاء البلاد الدعوات إلى حملات المقاطعة للعلامات التجارية المرتبطة بإسرائيل، التي يمكن أن يكون لها تأثير على حركة البيع بالتجزئة وفرص العمل. وقد تلقت السياحة، وهي مكوّن رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، ضربة كبيرة، وإمكانات انتعاشها قبل منتصف عام 2024 مستبعدة. وليس لدى الحكومة حيز مالي يذكر لإدخال سياسات حماية من تقلبات الدورات الاقتصادية، إذا حدث تراجع كبير في النشاط الاقتصادي أو طرأت حاجة إلى زيادة الإنفاق الأمني. وفي الوقت نفسه، يؤدي ارتفاع خدمة الدين إلى استنفاد النفقات العامة التي كان من الممكن استخدامها للاستثمار في البنية التحتية أو الحماية الاجتماعية. والبطالة مرتفعة لا تتراجع عن معدلاتها العالية. وعلى الرغم من احتواء الزيادات في أسعار الطاقة والغذاء، والتضخم بشكل عام، لم تتحسن القوة الشرائية للأسر المعرضة للمخاطر بمرور الوقت. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يكون للتخفيضات الأخيرة في المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين عواقب مالية واجتماعية سلبية.

وفي لبنان، سقط نحو مئة قتيل وتشرد عشرات الآلاف، كنتيجة مباشرة لتصاعد التوترات على الحدود الجنوبية على أثر حرب غزة. وأقفلت المدارس، وتضررت البنية التحتية العامة، وتراجعت السياحة. ومن المتوقع أن تزداد الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية سوءاً، مع الانخفاض المستمر في الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم الجامح، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وحاجة الملايين إلى المساعدة.

3 السيناريوهات المحتملة لتأثير حرب غزة

تستند التقديرات التالية لتداعيات حرب غزة إلى عدة افتراضات متداخلة في نماذج مختلفة. أولاً، بعد أن دخلت الحرب شهرها الثالث، واستؤنفت بكثافة كبيرة بعد الهدنة الإنسانية القصيرة وإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين/السجناء الفلسطينيين بشكل جزئي، تشير المحاكاة إلى التداعيات المحتملة خلال الأشهر الثلاثة الأولى، وبافتراض احتمال استمرار الحرب لمدة ستة أشهر. ثانياً، يُفترض أن يتم احتواء الحرب داخل إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، مع ارتفاع للأحداث في الضفة الغربية. ثالثاً، يتم الحفاظ على العلاقات التجارية الإسرائيلية مع الأردن ومصر. رابعاً، يعاني قطاع السياحة من ضربة كبيرة خلال الفترة المفترضة للحرب. خامساً، لا تتغير أسعار النفط والغاز. سادساً، يرجَّح أن تظلّ التداعيات على الاقتصاد العالمي خافتة.

استناداً إلى التقديرات السابقة للآثار غير المباشرة للحروب الماضية في المنطقة (مثل الجمهورية العربية السورية والعراق وغزة)، فإن انخفاض السياحة هو أحد قنوات الانتقال الرئيسية لتداعيات الحروب إلى الاقتصاد، حيث أن إيرادات السياحة تشكل عنصراً هاماً من الناتج المحلي الإجمالي وتؤثر على العديد من الأنشطة الإنتاجية الأخرى، بما في ذلك التجارة[4].

وعلى الرغم من عدم وجود معلومات دقيقة عن التأثير المباشر على السياحة، أدّت الحرب المستمرة في غزة إلى انخفاض السياحة الدولية إلى البلدان الثلاثة في الربع الأخير من عام 2023. ومن المتوقع أن يتبع ذلك تراجع في عدد السواح الوافدين، وانتعاش تدريجي.

وحسب سيناريو استمرار الحرب لثلاثة أشهر، يمكن أن يؤدي تراجع السياحة بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي إلى خسارة بنسبة 1.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الثلاثة في عام 2023 مقارنة بخط الأساس (أي ما يعادل 5.7 مليار دولار). وإذا استمرت الحرب لمدة ستة أشهر، قد تصل خسارة الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.1 في المائة مقارنة بخط الأساس (أي ما يعادل 9.5 مليار دولار).

وبالإضافة إلى تداعيات انخفاض الأنشطة السياحية، يمكن أن تنشأ أيضاً آثار عن تغيرات أخرى في الاقتصاد، مثل تلك التي تؤثر على الاستثمار والإنتاجية والتجارة. ومع أخذ هذه التغيرات في الاعتبار، يبيّن الشكل 1 محاكاة تداعيات الحرب على الناتج المحلي الإجمالي[5]. وفي ظل سيناريو الأشهر الثلاثة، تقدّر خسارة مجموع الناتج المحلي الإجمالي

في البلدان الثلاثة بمتوسط 2.3 في المائة (أي ما يعادل 10.3 مليار دولار). وفي ظل سيناريو الأشهر الستة، يمكن أن تصل خسارة الناتج المحلي الإجمالي إلى 4 في المائة (أي ما يعادل 18 مليار دولار)[6].

الشكل 1. مجموع خسارة الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الثلاثة (الأردن ولبنان ومصر)

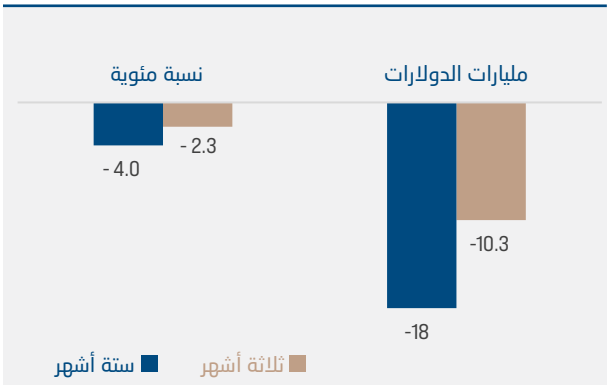

المصدر: التقديرات الأولية للإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
ملاحظة: تتوافق هذه الأرقام مع تقديرات الحدّ الأعلى.

الشكل 2. زيادة عدد الفقراء (بالآلاف)

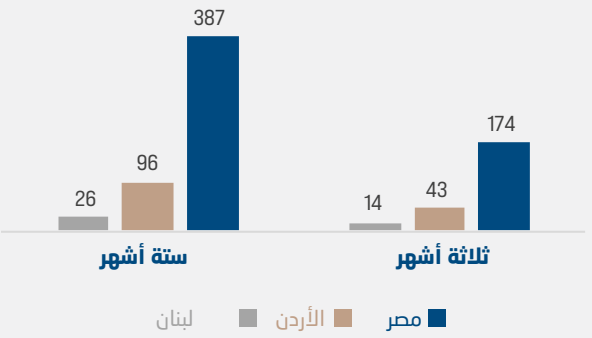

المصدر: التقديرات الأولية للإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استناداً إلى عمليات محاكاة اقتصادية.

ومن المتوقع أن يكون للخسائر المقدّرة في الناتج المحلي الإجمالي تأثير على الفقر. وتشير النتائج الأولية إلى أن حوالي 230,000 شخص قد يقعون في براثن الفقر في الأردن ولبنان ومصر في إطار سيناريو الأشهر الثلاثة مقارنة بخط الأساس لعام 2023. وإذا استمرت الحرب لمدة ستة أشهر، قد يتجاوز هذا العدد نصف مليون شخص (الشكل 2). ومن الممكن أيضاً أن تتراجع التنمية البشرية، مقاسة بدليل التنمية البشرية في البلدان الثلاثة، وإن بمعدلات متفاوتة، ولا سيما حسب سيناريو استمرار الحرب لستة أشهر.

4 خلاصة

إن الخسائر غير المسبوقة في الأرواح البشرية في غزة وإسرائيل حتى الآن تضيف إلى الخسائر الاقتصادية في الأردن ولبنان ومصر، ومن الممكن أن يمتد تأثيرها بسرعة إلى الظروف الاجتماعية. وقد تكون الخسائر في المستقبل أكبر بكثير بسبب انخفاض الاستثمار في كل من رأس المال المادي والبشري. وستزيد هذه التأثيرات من الضغط على قدرة البلدان الضعيفة أساساً على مواجهة الأزمات.

يمكن أن يكون للحرب المطولة آثار أكثر حدّة على البلدان الثلاثة وعلى غيرها من البلدان، إضافة إلى تأثيرها الاقتصادي على إسرائيل. وبحسب بعض التقديرات، يمكن أن تصل الكلفة التي تتحملها إسرائيل إلى 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (أي حوالى 50 مليار دولار) بحلول نهاية عام 2024، على افتراض أن تستمر الحرب ما بين 8 و12 شهراً وتقتصر فقط على غزة، بدون مشاركة إيران ولبنان واليمن[7]. وقد تؤدي إطالة أمد الحرب إلى تورط جهات فاعلة إضافية.

ولا بد من اتباع نهج شامل ومنسق، يشمل كلاً من الدعم الدولي والتعاون الإقليمي. ولا يزال الدعم الدولي، بما في ذلك المساعدات المالية والمشورة في مجال السياسات، والمساعدة الفنية، حاسماً في مساعدة البلدان المتأثّرة على التخفيف من الأثر الأولي للحرب، وتجنب المزيد من التداعيات الإقليمية.

ومع ذلك، يلزم فوراً وفي المقام الأول وقف إطلاق النار، لعكس اتجاه الدمار واليأس اللذين ألحقتهما حرب غزة بالمنطقة، بما في ذلك تصاعد تكاليفها الاقتصادية المنذر بالخطر.

Aleksej/via adobe stock

الحواشي

1 تشير التقديرات الأولية إلى أن خسارة الناتج المحلي الإجمالي قد تصل إلى 8.4 في المائة لدولة فلسطين ككل (أو 1.7 مليار دولار)، ما يفاقم أوجه الضعف القائمة التي يواجهها 3 ملايين شخص قدر أنهم كانوا بحاجة إلى المساعدة في عام 2022، مع تفاقم انعدام الأمن الغذائي في غزة حيث يعتمد 80 في المائة من السكان على المساعدات (المصدر: الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حرب غزّة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقّعة على دولة فلسطين، 2023).

2 لا يتضمن موجز السياسات هذا تحديثاً للتداعيات على غزة، وسيعاد تقييم الوضع في وقت لاحق.

3 لا تتوفر بيانات رسمية عن الجمهورية العربية السورية.

4 على سبيل المثال، بحسب تصنيفات ستاندرد آند بورز جلوبال، إن خسارة الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الثلاثة الناجمة عن انخفاض عائدات السياحة بنسبة 10-70 في المائة ستتراوح بين 1.2 و8.5 في المائة في الأردن، و3.3 و22.9 في المائة في لبنان، و0.3 و1.8 في المائة في مصر، (المصدر: S&P Global Rating, MENA tourism likely to take a hit from Israel-Hamas war, 6 November 2023).

5 تم ذلك باستخدام مشروع تحليل التجارة العالمي، وهو نموذج للتوازن العام القابل للحوسبة شامل لعدة مناطق وعدة قطاعات.

6 تبلغ تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 للبلدان الثلاثة 470.2 مليار دولار (الأردن 50 مليار دولار، ولبنان 21.8 مليار دولار، ومصر 398.4 مليار دولار) (المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي).

7 The Business Standard, War with Hamas to cost Israel above $50 billion, 5 November 2023.